تمويل المشروعات الصغيرة: آلية لمكافحة الفقر والبطالة

عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي*

Abstract

Financing Small Scale Projects as an Instrument for Eradicating Poverty and Unemployment

The chronic deficit in the public budgets led to the inability to meet the basic requirements for health, education, housing and potable water. The slow-down of investment coupled with the side effects of the economic adjustment and reform programs and the appearance of the signs of poverty and unemployment among the youth in several Arab Countries led to the need for supporting instruments to lessen the severity of unemployment and poverty. Through the social security net which comprises the strengthening of social insurance, directing goods and services subsidies to those who deserve them, providing basic services in the poor areas, and financing small projects, the governments strive to eradicate poverty and unemployment.

This paper concentrates on the subject of financing small projects as an instrument to eradicate poverty and unemployment. It illustrates the most important instruments such as, raising finance for the social development funds, training projects, the provision of infrastructure in the poor areas, and agro-industrial lending. The paper also examines some experiences of commercial financing the small projects in Bangladesh and Egypt. It concludes by enumerating the most important factors which must be present in order to ensure the success of these instruments.

* كاتب اقتصادي .

مقدمة :

تواجه الدول العربية منذ منتصف عقد الثمانينات صعوبات جمة فى توفير الموارد المالية الكافية لتمويل استثمارات التنمية وتلبية الاحتياجات العامة للسكان من بنية تحتية وخدمات تعليمية وصحية وإسكانية . وقد أثرت عدة عوامل خارجية وداخلية فى زيادة الضغوط على موازنات الدول نذكر منها تراجع أسعار النفط وعائدات صادراته ، وتنامى الواردات ، والنمو السكانى ، إضافة إلى الصراعات الداخلية فى عدد من الدول .

ويؤدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى – فى المرحلة الانتقالية – إلى آثار اجتماعية غير مواتية ، نتيجة إلغاء أو تخفيض دعم السلع والخدمات ، وإعادة هيكلة المؤسسات والشركات العامة ، وزيادة الأسعار نتيجة لإعادة تقويم العملة ، وتراجع الخدمات العامة المقدمة للسكان وخاصة فى قطاعى التعليم والصحة بسبب تقليص الإنفاق العام ، وهو ما ينعكس سلباً على محدودى الدخل . ويترافق ذلك مع تزايد ظواهر الفقر فى مناطق كثيرة من الدول العربية ، والبطالة بين الشباب وخاصة الخريجين منهم .

وتبدو الحاجة ملحة ، أكثر من أى وقت مضى ، لدعم وتوسيع آليات تسهم فى استمرارية التنمية ومؤازرة جهود الإصلاح الاقتصادى ومعالجة الظواهر السابقة . ومن هنا يبدو أن تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، والوصول إلى صغار المستثمرين ، من رجال ونساء ، كأحد آليات مكافحة الفقر والبطالة ، قد أصبح ضرورة لمعاونة هذه الفئات على ايجاد فرص العمل واقتناء الأصول اللازمة لمزاولة حرفهم ومهنهم ، وتحقيق فرص مناسبة للعيش وتخطى حالة الفقر ، بالإضافة إلى مساهمة الأفراد والجمعيات الأهلية غير الحكومية فى توفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب وخدمات الصحة والتعليم فى المناطق الفقيرة .

والهدف الأساسى لهذه الورقة هو إلقاء الضوء على أهم آليات تمويل المشروعات الصغيرة وسماتها وعوامل نجاحها كأحد مداخل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر والبطالة . ولذلك سوف تعرض الورقة أوضاع الفقر والبطالة فى الدول العربية ، والآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، ثم تستعرض نماذج من آليات تمويل المشروعات الصغيرة ، سواء من خلال التمويل الإنمائى ميسر الشروط ، أو من خلال التمويل التجاري ، بعرض تجارب بعض الدول فى هذا الصدد ، وتخلص الورقة إلى أهم عوامل نجاح تمويل المشروعات الصغيرة .

١- الفقر والبطالة فى الدول العربية :

إن التحسن فى الأوضاع الاجتماعية الذى تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة تنفيذ خطط وبرامج التنمية قد استفاد منه الفقراء فى المنطقة العربية . وقد وفرت عائدات النفط وتحويلات العاملين واستثمارات التنمية أساساً لهذا التحسن . ومع ذلك ، فإن هناك مؤشرات تفيد باستمرارية وتزايد الفقر فى العديد من الدول العربية ، بسبب بطء وتراجع النمو والأداء الاقتصادى ، وارتفاع معدلات نمو السكان ، وانخفاض الإنفاق العام خاصة على الصحة والتعليم . وقد لا ينطبق ذلك على كل الدول ، ولكن الدول العربية الأقل نمواً ، وبعض الدول الأكثر سكاناً تعانى من فقر بنيوى عميق ، إضافة إلى المعدلات المرتفعة من البطالة خاصة بين الشباب . ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عدد الفقراء فى الدول العربية ما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون نسمة . وعلى سبيل المثال يقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ نسبة الفقر فى مصر عامى ٩١/٩٠ بحوالى ٣٥% وتقدره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا) لعام ١٩٩٢ بحوالى ٢٢%[١] .

وتقدر إحدى دراسات الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD)[٢] معدل الفقر فى ريف الجزائر بحدود ٢٥% فى عام ١٩٩٠ . أما العراق ، وبعد حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الدولية ، فهناك دلائل كثيرة على سوء الصحة

العامة فيه وارتفاع وفيات الأطفال وانتشار الأوبئة ، وقدرت الإسكوا معدلات الفقر في العراق بين ٤٥ و ٧٢% عامى ٩٢ و ٩٣ على التوالى . كما قدرتها عام ١٩٩٢ بحوالى ٢٢% فى سوريا وبحوالى ٤٧% فى اليمن . وفى السودان ، الذى ترهقه الحرب فى الجنوب منذ سنوات طويلة ، فقد قدرت نسبة الفقر فى شمال السودان بحوالى ٨٦% فى الحضر ، و ٩٣% فى الريف ، وأن ٦١% من العاملين فى الحكومة والقطاع العام من الفقراء .

ويقدر الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (ايفاد) أن حوالى ٧٠% من سكان الريف فى الصومال كانوا يعيشون عام ١٩٩٠ تحت خط الفقر ، ولاشك أن الحرب الأهلية قد عمقت الفقر بعد الانهيار التام للسلطة المقترن بالنزاعات الأهلية المستمرة . وتعد لبنان نموذجاً آخر، يبرز فيه التأثير السلبى للحرب الأهلية التى دامت نحو سبعة عشر عاماً على حالة السكان المعيشية ، وطبقاً لتقارير الإسكوا فإن ٢٨% من اللبنانيين كانوا فى عام ١٩٩٣ يعيشون تحت خط الفقر .

وفى الأردن تسببت حرب الخليج الثانية ، وانخفاض قيمة العملة ، فى انكماش اقتصادى حاد ، وتسببت عودة قرابة ٣٠٠ ألف مغترب فى رفع معدل البطالة الى نحو ٢٠% ويقدر أن معدل الفقر فى الأردن ، طبقاً لتقديرات البنك الدولى ، قد ارتفع إلى حوالى ١٥-٢٣% عام ١٩٩٢ . وحسب دراسة أجريت عام ١٩٩٥ قدر أن ٤٣% من سكان الضفة الغربية و ٥٧% من سكان غزة يعيشون فى فقر مدقع . أما المغرب وتونس ، اللذان حققا نتائج ايجابية بتطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، فقد قدر معدل الفقر فيهما عامى ٩١/٩ بحدود ٧-١٣% و ٧% على التوالى .

وإن كانت الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط ، التى لا تتوفر مسوحات عن حالتى الفقر والبطالة بها ، تعتبر أحسن حالاً من غيرها ، إلا أن هذه الدول تأثرت بصورة مباشرة بالتراجع الكبير فى أسعار النفط وفى حصيلة عائدات صادراته ، وسياسات التقشف وتخفيض الإنفاق ، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل

الحقيقى للمواطنين وبالتالى مستوى معيشتهم .

ويتركز الفقر فى معظم الدول العربية فى المناطق الريفية ، فعلى سبيل المثال يعيش فى اليمن ٨٠% من الفقراء فى الريف ، وفى لبنان يعيش أكثر من ثلثى من يعانون الفقر المدقع فى المناطق الريفية . ومن بين فقراء الريف فئة الرعاة التى تقدر بنحو ١٠ مليون نسمة وغالبيتهم من الرحل ، وتتعرض أكثر من غيرها لمخاطر الفقر . ومع زيادة سكان الحضر ، كاتجاه عام يشمل المنطقة العربية كلها ، يتم تصدير الفقر للمناطق الحضرية حيث يعانى السكان فى الأحياء الفقيرة وأطراف المدن أنواعاً من أسوأ ظروف المعيشة . وتميل الأسر الفقيرة إلى كبر الحجم ، ويقع جزء مهم من عبء ظاهرة الفقر على كاهل النساء لتدنى مستويات تعليمهن وتدريبهن .

وإذا أخذنا بمعيار حاجة الفقراء للخدمات الأساسية ، إذ أن هناك صلة بين الفقر والمستوى الصحى والتعليمى ، يلاحظ أنه بالنسبة للتعليم وعلى الرغم من الجهود المميزة لكثير من الدول العربية فى حقل التعليم ، فمازالت نسبة الأمية فى الدول العربية مرتفعة (٤٣%) ، ومتوسط التحصيل العلمى للفرد ٢,٨ سنة وهو أقل من متوسط البلدان النامية وهناك ظواهر سلبية بشأن تدنى نوعية التعليم وانتشار الدروس الخصوصية وزيادة الرسوم المدرسية ، وقلة فرص التعليم فى الريف والمناطق النائية وخاصة للنساء .

وكذلك بينما حققت الدول العربية إنجازات هامة فى الصحة العامة ، إذ توافرت الخدمات الصحية لنحو ٨٧% من السكان ، وارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة من نحو ٤٦ سنة عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٣ سنة فى منتصف التسعينات ، إلا أن ربع السكان العرب لا تتوافر لهم مياه نقية للشرب ، ثلثهم لا يتوافر لهم خدمات الصرف الصحى الأساسية ، وأصبح الفقراء لا يستطيعون تحمل تكلفة الخدمات الصحية المتجهة للتخصيص . إن هناك حاجة شديدة لتوفير خدمات تعليمية وصحية مناسبة للفقراء فى مناطقهم الفقيرة والنائية .

وتتزايد البطالة فى البلاد العربية بسبب النمو السكانى ، وفتوة التوزيع العمرى ، والركود الاقتصادى ، وأصبحت محاولات الهجرة للعمل خارج المنطقة سمة هيكلية للتشغيل . ومنذ منتصف الثمانينات لم يعد القطاع العام ولا القطاع غير المنظم قادرين على توفير فرص العمل للخريجين والعاطلين عن العمل . وتعامل بيانات البطالة بحذر شديد لأسباب سياسية فى بعض الأحيان كما أنها لا تتوفر بشكل كامل ودقيق . وفى مصر يشير مسح قوة العمل إلى أن البطالة السافرة تخطت ١٠% عام ١٩٩٣ ، ويقدر أن هذه النسبة ارتفعت إلى نحو ١٣% فى السنوات التالية وبأن غالبية العاطلين هم من المتعلمين وهو عائد سلبى للتعليم يعبر عن عدم الموائمة بين التعليم وحاجة السوق . وقدرت معدلات البطالة فى بداية التسعينات بحوالى ٢٤% فى الجزائر ، و٣٣% فى العراق ، و١٩% فى الأردن ، ويقدر مستوى البطالة فى الدول العربية ككل بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠% .

وتشير التقديرات إلى حاجة الدول العربية مجتمعة إلى إيجاد حوالى ٣٠ مليون فرصة عمل من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ وهو تحد كبير للاقتصادات العربية ، فى وقت تحاول فيه الدول تخفيض أعباء الموازنات العامة ومعالجة عجزها ورفع الدعم وتطبيق إجراءات أساسية للإصلاح الاقتصادى لها تكلفتها وانعكاساتها السلبية على الفئات محدودة الدخل والفقيرة .

ولا يجب أن يفهم من العرض السابق أن ظواهر الفقر وتنامى البطالة مقصورة على المنطقة العربية ، فأكثر من ٢٠% من سكان العالم محرومون من الضروريات المتمثلة فى المياه المأمونة والصرف الصحى والسكن المناسب والغذاء الكافى . ويواجه العالم تحديات قصور البعد الاجتماعى والإنسانى للتنمية ، والحاجة إلى أنماط أكثر عدالة للتنمية وتوزيع الموارد ، والقضاء على الفقر والخلل الاجتماعى ، وتحقيق العدالة والتوازن بين أطراف المجتمع الدولى .

٢- الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى :

إن البيئة الاقتصادية العالمية التى تواجهها الدول العربية أصبحت تتطلب قدراً عالياً من الكفاءة الإنتاجية والتنافسية المعتمدة على تقدم تقنى سريع . فالأسواق المالية والتجارية أصبحت أسواقاً عالمية ، وهناك اتفاقيات جديدة (اتفاقيات منظمة التجارة العالمية) تدفع إلى مزيد من تخفيض وإزالة الحواجز ، إن ذلك يعنى بالنسبة للدول النامية ضرورة زيادة كفاءة وتنافسية منتجاتها . وفى مقابل ذلك مازال عدد كبير من الدول العربية برغم ما حققته من إنجازات ملموسة وهامة فى مختلف الأصعدة ، يعانى من اختلالات وتشوهات اقتصادية هامة منها الهياكل الإنتاجية الضعيفة ، والعجز الكبير فى الموازنات العامة وموازين المدفوعات ، والبطالة ، وأعباء المديونية الخارجية ، والمغالاة فى قيمة العملة ، مما يترتب عليه تدنى الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو .

وقد أدت الاعتبارات التى عرقلت جهود التنمية ، والسابق الإشارة إليها فى مقدمة هذه الورقة ، وخاصة مع ضعف العمل الاقتصادى العربى المشترك ، إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة . وتظهر إحدى الدراسات أن معدل النمو الحقيقى فى اقتصادات الدول العربية خلال الخمسة عشر عاماً (١٩٨٠-١٩٩٥)[٣] قد بلغ واحد فى المائة ، وإذا أخذنا متوسط معدل نمو السكان فى الحسبان خلال ذات الفترة والبالغ ٢,٩ فى المائة فإن متوسط الدخل الفردى قد تراجع خلال هذه الحقبة ، ناهيك عن التفاوت الكبير فيما بين الدول العربية[٤] .

كما نشأت واتسعت ظواهر مثل البطالة بين الشباب والخريجين الجامعيين ، وحالات الفقر المدقع مما أصبح له انعكاسات اجتماعية خطيرة . ولم تعد مخصصات التنمية فى الموازنات العامة كافية لتلبية كل احتياجات المواطنين والتصدى لهذه المشاكل العميقة . ولجأت معظم الدول العربية إلى تبنى برامج الإصلاح الاقتصادى مستهدفة تحقيق الاستقرار والنمو المستدام وعلاج الخلل

والتشوهات المالية والنقدية والتجارية القائمة والمتراكمة عبر الزمن آملة أن تساعدها تلك البرامج فى التصدى للمشاكل السابق ذكرها .

فسياسات الاستقرار تشمل ضبط الإنفاق الحكومى وتخفيضه وكذلك خفض العجز في الموازنة . وتشمل أيضاً تحقيق زيادة فى الإيرادات العامة وتبنى سياسة سعر صرف واقعية وسياسة ائتمانية منضبطة تسهم فى دعم الإنتاج وتحد من الإسراف والاستهلاك غير الرشيد . أما السياسات الهيكلية ، وهى مكملة لسياسات الاستقرار، فتتضمن تحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لرفع كفاءتها الإنتاجية إضافة إلى إصلاح النظام المصرفى بما فى ذلك تحرير أسعار الفائدة وتعبئة المدخرات بما يؤدى الى الاستخدام الأمثل للموارد .

وفى بعض الدول العربية أدت الضغوط على الموازنات العامة إلى قصور فى تلبية الاحتياجات الأساسية الصحية والتعليمية ومياه الشرب المأمونة ، كما أدت الآثار الجانبية الضارة لبرامج وسياسات الإصلاح إلى ظهور الحاجة إلى أدوات معاونة للمساهمة فى التنمية الاقتصادية بتوفير تلك الخدمات ، وكذلك المساهمة فى إيجاد فرص جديدة للعمل للتخفيف من حدة حالات البطالة والفقر .

فتخفيض الإنفاق العام ، وإلغاء الدعم أو تخفيضه ، قد ترتب عليهما حرمان الشرائح الفقيرة من الخدمات الأساسية الصحية أو التعليمية وارتفاع أسعار السلع الضرورية كما أن زيادة الرسوم أو فرض رسوم جيدة ، وتعديل سعر صرف العملة لترشيد الاستهلاك ، يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية ، ناهيك عن ما يسببه التضخم من تآكل فى الدخول الحقيقية . كما أن إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة أو رفع الدعم عنها قد يترتب عليها الاستغناء عن بعض العاملين مما يسهم فى زيادة حالة البطالة . ومن هنا تزايد الاهتمام بالآثار الاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادى بحيث أخذت الدول بعدة أساليب لتخفيف معاناة المتضررين . ويأتى إنشاء الصناديق الاجتماعية للتنمية ، وتوفير الخدمات

الأساسية ، وإتاحة التمويل للمشاريع الصغيرة ، فى مقدمة أدوات مكافحة الفقر والبطالة .

إن هذا الموضوع لم يحظ فى الثمانينات بأولوية عالية ، إذ كان التركيز حينذاك على مشكلة المديونية الخارجية المتفاقمة ، كما أن برامج الإصلاح الاقتصادى لم تكن قد اتضحت كافة جوانبها وآثارها . ومنذ بداية عقد التسعينات تغيرت وجهة نظر وأولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وأصبحت قضية احتواء الآثار الاجتماعية الضارة لبرامج الإصلاح الاقتصادى ذات أبعاد إنسانية وضرورية لاستقرار المجتمعات .

٣- آليات تمويل المشروعات الصغيرة :

للمشروعات الصغيرة دور هام فى محاربة الفقر والبطالة ، وفى معالجة الخدمات العامة وبصفة خاصة الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب والطرق والمسالك الريفية . وللمشروعات الصغيرة أيضا دور ايجابى فى العمل على احتواء الآثار الاجتماعية الضارة لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، ويعود ذلك لعدة أسباب منها :

- الميزة الانتشارية لهذه المشروعات بحيث يمكن أن تغطى مناطق مختلفة ، وأعداداً كبيرة من السكان .
- تواضع مبالغ التكاليف الرأسمالية اللازمة .
- الأثر المباشر للعائد فى توفير الحاجات الأساسية لمالكيها .
- مساندة جهود الدولة فى توفير الخدمات الأساسية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى .
- من خلالها يمكن تحقيق تضافر المؤسسات والجمعيات الأهلية والتنظيمات المحلية فى أعمال مشتركة ذات عائد اقتصادى واجتماعى .
- المساهمة فى توفير المزيد من فرص العمل ، إذ أن هذه المشروعات تميل إلى أن تكون كثيفة العمالة .

ومع أن هذا النوع من المشروعات له هذه المنافع إذا ما أحسنت إدارته بجدية والتزام ، إلا أن الفقراء ومحدودى الدخل تواجههم عادة مشكلة ضعف أو انتقاء فرصة للحصول على التمويل اللازم لاقتناء الأصول . ويعود ذلك لعدة عوامل منها ضعف الثقة فى القدرة على السداد بسبب حالات الفشل أو التحايل ، وقلة الضمانات العينية أو المادية التى يمكن تقديمها مقابل الحصول على التمويل ، ومن المعلوم أن ما نصت عليه قوانين تشجيع الاستثمار والتصنيع والتصدير من إعفاءات جمركية وضريبية وتسهيلات فى الحصول على الأراضى وتيسير الإجراءات ، كان موجهاً فى الأصل للاستثمارات الكبيرة ولمصلحة رأس المال الضخم . أما المستثمر الصغير فتواجهه عوائق متعددة للحصول على الائتمان . وإزاء ذلك كان لابد من توفير أطر وآليات قانونية وإدارية لتحسين فرص صغار المستثمرين والفئات الأضعف اجتماعياً فى الحصول على التمويل والدعم الفنى وتوفير الخدمات والبنية الأساسية فى الريف والمناطق الفقيرة والنائية ، بما فى ذلك تحسين فرص صغار المزارعين فى الحصول على الأصول والمدخلات الزراعية وتسويق الإنتاج .

وسوف يعرض هذا الجزء من الورقة أهم آليات تمويل المشروعات الصغيرة فى محورين ، الأول التمويل للمشروعات الصغيرة باستعراض أهم معالم تجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر ، والصندوق الاجتماعى للتنمية فى اليمن ، بالإضافة إلى مشروعين اجتماعيين للحد من الفقر ومكافحة البطالة هما مشروع دعم برامج التكوين المهنى والتشغيل فى تونس ، ومشروع تطوير البنية التحتية فى المناطق الفقيرة فى الأردن . كما ستعرض الورقة تحت هذا المحور موضوع التسليف الإنمائى بمد خطوط الائتمان للمشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة . أما المحور الثانى فيستعرض التمويل التجارى للمشروعات الصغيرة بتناول تجربتى بنك جرامين فى بنغلاديش ، والبنك الوطنى للتنمية فى مصر .

(٣-١) التمويل الإنمائى للمشروعات الصغيرة :

أولاً :الصناديق الاجتماعية للتنمية :

يهدف إنشاء هذه الصناديق إلى إيجاد آلية يركز نشاطها على حماية الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى عنها ، وتخفيف حدة البطالة بإيجاد فرص عمل جديدة ، وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة والتى قد لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز المصرفى . وتشمل الفئات المستهدفة من أنشطة الصناديق الاجتماعية عادة محدودى الدخل الأشد تأثراً بنتائج تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى ، وسكان المناطق الريفية والبعيدة والأكثر تخلفاً وحرماناً من الخدمات العامة الأساسية ، والعاطلين عن العمل بما فى ذلك الخريجين الجدد ، والنساء المضطرات للعمل لرعاية أسرهن وذويهن . ويتم تحديد المستفيدين طبقاً لمعايير يتم وضعها وتطبيقها وعن طريق إجراء مسوحات ودراسات ميدانية .

وبمقارنة تجربتى الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر والصندوق الاجتماعى للتنمية فى اليمن ، آخذاً فى الاعتبار أن الأول بدأ نشاطه فى عام ١٩٩٣ والثانى فى عام ١٩٩٧ ، سنلاحظ ما يلى :

أ – تقارب الأهداف لكل منهما فى مكافحة البطالة بإيجاد فرص عمل دائمة أو مؤقتة ، سواء فى المشاريع العامة ، أو بتشجيع مشاريعهم الخاصة ، وتتضمن أهدافهما كذلك تطوير البيئة المحلية من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومرافقهما والاهتمام بالفئات والمناطق الأشد فقراً .

ب – تعدد مصادر التمويل ، إذ أنه فى حالة الصندوق الاجتماعى فى مصر بلغ عدد الجهات الخارجية الممولة نحو ٢٠ جهة منها ١٣ دولة وسبع مؤسسات دولية وإقليمية الملحق رقم (١) ، وفى حالة الصندوق الاجتماعى فى اليمن بلغ عدد الجهات الخارجية الممولة أربع جهات منها ثلاث مؤسسات دولية

وإقليمية ودولة أوربية واحدة ، (الهيئة الدولية للتنمية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والاتحاد الاوروبى والحكومة الهولندية) .

ج – ركز الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر على خمسه برامج هى : برنامج الأشغال العامة الذى يركز على إعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة وغيرها من المشاريع كثيفة العمالة ، وبرنامج تنمية المجتمع الذى يهدف إلى مساعدة الأفراد على إنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل وإلى تطوير الخدمات الاجتماعية فى المناطق الأكثر احتياجا لها ، وبرامج تنمية المشروعات ويهدف أيضاً إلى تنمية المشروعات الصغيرة عن طريق تسهيلات ائتمانية مصرفية ، وبرنامج التشغيل والتدريب الذى يستهدف تأمين فرص العمل وإعادة تأهيل العمالة ، وبرنامج التنمية المؤسسية لتقوية الأجهزة الوسيطة المحلية والأهلية .بينما ركز الصندوق الاجتماعى للتنمية فى اليمن على ثلاثة برامج هى : برنامج تنمية المجتمع ويتضمن تقديم منح للمناطق المحلية والنائية لتطوير البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية ، وبرنامج المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ويشمل تقديم قروض فرعية سواء من خلال المصارف أو من خلال المنظمات غير الحكومية لإنشاء وتوسعة منشآت صغيرة ، وبرنامج البناء المؤسسى الذى يقدم الدعم الفنى لتطوير قدرات المنظمات الأهلية والتجمعات المحلية ومنشآت الأعمال . ويتضح مما سبق تقارب محتوى برامج الصندوقين فى التركيز على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة ، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الأساسية فى المناطق الفقيرة الأكثر احتياجاً ، وخلق فرص العمل ، ويقع كل ذلك في إطار مكافحة الفقر والبطالة .

د – أما النتائج العملية للبرامج السابق ذكرها . فيبدو من البيانات المستقاة من كلا الصندوقين أن هناك إنجازات ملموسة تمت خلال فترة وجيزة ، وربما ساعد فى تحقيقها تمتع الصندوقين بالاستقلالية الإدارية والمالية والمرونة فى اتخاذ

الإجراءات . وعلى سبيل المثال ساهم الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر بنهاية عام ١٩٩٨ فى إنشاء ١١٨ كم من شبكات الصرف الصحى ، ٤١٩٥ كم من شبكات مياه الشرب ، ٥٣١ بئراً وخزاناً للمياه و ٣١٢ كم من الطرق ، وترميم ١٠٢٤ وحدة صحية ومدرسة ومركز للشباب ، وتجهيز ٤٣٠ وحدة صحية ، وتدريب ١٠٣٠٠ فرداً فى مجال الصحة ، وإنشاء ٥٢ ألف فصل لمحو الأمية . كما ساهم الصندوق فى تمويل ٧٨ ألف مشروع استفادت من قروض الصندوق الموجهة للمنشآت الصغيرة . وقد بلغت قيمة التعاقدات الإجمالية لهذه البرامج ٣٦٨٠ مليون جنيه مصرى (حوالى ٣٢٥ مليون د. ك) وفرص العمل الدائمة المحققة نحو ٣٦٧ ألف فرصة عمل ، وفرص العمل المؤقتة نحو ٣٨٣ ألف فرصة عمل ، وبلغ عدد المستفيدين من جميع برامج الصندوق نحو ٢٩ مليون مواطن ، الملحق رقم (٢) ومع قصر فترة مزاولة الصندوق اليمنى لأنشطته إلا أنه خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ ساهم فى تمويل ٥٠٧ مشروعات بمبالغ تقدر بحوالى ٢٩,٥ مليون دولار (حوالى ٩ مليون د. ك) فى قطاعات التعليم والصحة والمياه والمشروعات الصغيرة والدعم المؤسسى ، وقد ساهمت هذه المشاريع فى توفير ٤٠٧٩ فرصة عمل دائمة ونحو ٨٨٧ ألف عامل / يوم من العمل المؤقت ، [الملحق رقم (٣)] .

هـ- وفى مجالات التخطيط والتنسيق تقوم الصناديق الاجتماعية بوضع موازنات تقديرية للسنوات المقبلة تتضمن أهم المشاريع المزمع تنفيذها ، وتوزيع مخصصاتها على مصادر التمويل ، ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع مع المؤسسات الوسيطة ، وهى فى ذلك تعمل كحلقة وصل بين مصادر التمويل والجهات المنفذة وذلك فى إطار الأهداف المتوخاة . وتواجه الصناديق الاجتماعية بعض المشاكل والمعوقات منها المداخلات غير المرغوبة فى أنشطتها ، وصعوبة التنسيق ــ فى بعض الأحيان ــ مع جهات الاختصاص ذات العلاقة بالمشاريع المنفذة . ومشاكل الروتين الحكومى فى أحيان أخرى .

إلا أن هذه المعوقات لا تقلل من أهمية الدور الاجتماعى والاقتصادى لهذه الصناديق .

ثانياً : مشروعات التدريب وتوفير البنية الأساسية فى المناطق الفقيرة :

تصمم هذه المشروعات أساساً على أنها ذات بعد اجتماعى لمساندة جهود التنمية ، وتسهم في معالجة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها تدريب العاطلين عن العمل لإتاحة فرص العمل لهم ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة ، وتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية فى المناطق الفقيرة . وتستعرض الورقة فى هذا الإطار مشروعين الأول هو مشروع دعم برامج التكوين المهنى والتشغيل فى تونس ، والثانى هو مشروع تطوير البنية التحتية فى المناطق الفقيرة فى الأردن .

أ - مشروع دعم برامج التكوين المهنى والتشغيل / تونس :

يهدف هذا المشروع إلى المساهمة فى دعم برامج تدريب وتأهيل القادرين على العمل وتشغيلهم لتوفير فرص إضافية للعمالة وتحسين أوضاعها الاجتماعية ، كما يشمل هذا المشروع الدعم المؤسسى لكل من الوكالة التونسية للتشغيل ، والوكالة التونسية للتكوين المهمني التابعتين لوزارة التكوين المهنى والتشغيل . وتتضمن برامج هذا المشروع برنامج الإدماج والتأهيل الذى يهدف إلى دراسة احتياجات التدريب فى ١٠٠ مؤسسة وإعادة تأهيل حوالى ٤٥٠٠ عامل من المسرحين والمهددين بالطرد ، وكذلك إلى تأهيل حوالى ٩٠٠ من الخريجين ، وكذلك تأهيل حوالى ٢٧٠٠ فرد لإعدادهم للقيام بأنشطتهم الخاصة من خلال الصندوق القومى للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى ، وتمويل ٢٢٥٠ منشأة صغيرة فى هذه الأنشطة . أما البرنامج الثانى فهو برنامج دعم الوكالة التونسية للتكوين المهنى بإنشاء ثلاثة مراكز للتكوين المهنى للعمل الخاص . هذا بالإضافة إلى برنامج الإشراف والمتابعة على المشروع الذى يتضمن الدعم المؤسسى لوزارة التكوين المهنى والتشغيل . وتبلغ التكاليف

الإجمالية لهذا المشروع نحو ١٤,٦ مليون د. ك. ساهم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فى تمويل ٧٥% منها .

وتشير البيانات الأولية عن خطوات تنفيذ المشروع إلى الانتهاء من إعداد المخطط التنفيذى له والذى يمتد إلى حوالى ٣ سنوات ، وإعداد دراسات إنشاء مراكز التكوين المهنى للعمل الخاص ، والبدء فى تدريب ١٨٦ من خريجى الجامعات ، ومساعدة ٣٣٢ جامعياً على إنشاء مشروعات صغيرة مهنية وحرفية ، الملحق رقم (٤) . ويخطط فى عام ١٩٩٩ ، لعقد دورات تدريبية تأهيلية لحوالى ٥٠٠ عامل من المهددين بالطرد والمسرحين من أعمالهم ، بالإضافة إلى تدريب حوالى ٣٦٠ من خريجى الجامعات ، وتمويل ٢٢٥٠ مشروعاً من المشروعات الصغيرة .

ويلاحظ أن مثل هذه المشروعات تنصب برامجها على التدريب وإعادة التأهيل لمساعدة العاطلين عن العمل فى إيجاد فرص عمل جديدة لهم ، أو القيام بأنشطة خاصة مستقلة من خلال إنشاء أو توسيع منشآت صغيرة إنتاجية أو حرفية أو خدمية .

ب - مشروع تطوير البنية التحتية فى المناطق الفقيرة / الأردن :

بالرغم من حداثة عهد هذا المشروع وعدم توفر بيانات عن إنجازاته باعتباره فى بداية مراحله التنفيذية ، إلا أن عرضه هنا يأتى بسبب أنه يمثل جزءاً مهماً من حزمة الأمان الاجتماعى فى الأردن ويهدف أساساً إلى تطوير البنية التحتية فى مناطق السكن العشوائى والمخيمات الفقيرة وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر .

وسوف يمول هذا المشروع عمليات إنشاء وصيانة شبكات الصرف الصحى ، والطرق ، والمراكز الصحية ، والمدارس ، وإنارة الشوارع وذلك فى ١٤ منطقه سكن عشوائى و ١٣ مخيماً للاجئين كما يشمل هذا المشروع إقامة

تجهيزات معالجة مخلفات الصرف الصحى فى مخيمات اللاجئين . ويتضمن المشروع أيضاً تطور البنية التحتية فى ٣٠٠ بلدية ومجلس قروى بإنشاء وضيانة شبكات الصرف الصحى ومعالجة مخلفاتها ، وإنشاء الطرق وممرات المشاة وإنارة الشوارع ، وإنشاء وصيانة المراكز الصحية والمدارس ، بما فى ذلك تقديم الدعم المؤسسى للجهات الوسيطة المشاركة فى تنفيذ هذه المشروعات .

وتبلغ التكاليف التقديرية لهذا المشروع نحو ٤٢,٧ مليون د.ك. سيساهم فى تمويلها بخلاف الحكومة الأردنية أربع مؤسسات إنمائية دولية وإقليمية هى البنك الدولى (٢١%) والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (١٥%) والصندوق الألمانى للتنمية (٨%) والبنك الإسلامى (٧%) بالإضافة إلى الحكومة الإيطالية (٢١%) .

وتسهم مثل هذه المشاريع بطريقة مباشرة فى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة فى المناطق الفقيرة والمحرومة بتوفير الخدمات والمرافق الأساسية للسكان ، وعادة ما تكون هذه المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم بحكم أنها تقع فى قرى أو مخيمات ، كما أن تنفيذها يسهم فى تشغيل العمالة فى مناطق المشروعات ولو مؤقتاً خلال فترات التنفيذ ، مما يمكن معه القول إن مثل هذه المشروعات تقع ضمن المشروعات الصغيرة التى تسهم فى مكافحة الفقر والبطالة فهى تصمم خصيصاً لهذا الغرض ، وبالتالى فإن أبعادها الإنمائية والاجتماعية والإنسانية واضحة وتتكامل أهدافها مع غايات الآليات الأخرى السابق ذكرها .

ويوضح الملحق رقم (٥) التكلفة الإجمالية لمشاريع الصناديق الاجتماعية والتدريب وتوفير البنية الأساسية فى المناطق الفقيرة ومقدار القروض التى قدمت لها من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

ثالثاً : مشروعات التسليف الإنمائى ــ خطوط الائتمان :

يقصد بالتسليف الإنمائى ، فى هذه الورقة ، تلك القروض التى تقدم إلى القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية لمساعدة صغار المزارعين والصناعيين والحرفيين على اقتناء الأصول والمواد الوسيطة والمواد الخام ، وإجراء الإصلاحات وإعادة التأهيل اللازمة لمزارعهم أ و معاملهم . وعادة ما تقدم هذه القروض فى شكل خطوط ائتمان عن طريق مؤسسات وسيطة مثل المصارف المتخصصة أو غيرها من المؤسسات المالية بشروط ميسرة يتم الاتفاق عليها . وكنماذج لهذه المشاريع فيما يلى نبذة مختصرة عن مشاريع التسليف الزراعى والتسليف الصناعى التى ساهم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فى تمويلها .

أ – التسليف الزراعى :

مازالت الزراعة تمثل مصدر الرزق لنسبة كبيرة من السكان فى البلاد العربية ويسهم التسليف الزراعى فى تطوير أنشطة تربية الماشية والزراعة وصيد الأسماك وبصفة خاصة فى توفير :

- الآلات والمعدات الزراعية .
- شبكات ومعدات الرى .
- زراعة الأشجار .
- تربية الماشية .
- أعمال البنية الأساسية وتجهيز المزارع .
- اقتناء مستلزمات الإنتاج .

وقد قدم الصندوق العربى لهذا النوع من النشاط تسعة قروض لكل من الأردن والجزائر والعراق والمغرب واليمن . وبلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض ٧١,٥ مليون د.ك. ، وتزيد التكاليف الإجمالية التقديرية لهذه المشاريع عن مليار د. ك. وقد استفاد من هذه القروض كل من مؤسسة الإقراض الزراعى

فى الأردن ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فى الجزائر ، والمصرف الزراعى التعاونى فى العراق ، والصندوق الوطنى للقرض الفلاحى فى المغرب ، وبنك التسليف التعاونى والزراعى فى اليمن .

ويتوقع أن تكون هذه المشاريع قد حققت مجموعة من المنافع أهمها تحسين دخول ١,٥ مليون أسرة زراعية ، وتحقيق زيادات سنوية فى إنتاج الحبوب (٣٦٠ ألف طن) ، والخضروات (٩٠٠ ألف طن) ، والفواكه (٦٠٠ ألف طن) ، والبقوليات (٢٤٥ ألف طن) ، والزيتون (٣١٥ ألف طن) ، واللحوم والأسماك (١٨٠ ألف طن) ، والألبان (٧٢٠ ألف طن) .

ب – التسليف الصناعى :

يحتاج تطاع الصناعة فى الدول العربية إلى تشجيع ودعم ، وذلك لحداثة ولشدة المنافسة من قبل المنتجات البديلة المستوردة . ويواجه صغار الصناعيين مشكلة توفير التمويل اللازم لمنشآتهم الصناعية . ويقدم التسليف الصناعى عادة التمويل :

- شراء الآلات والمعدات .
- توفير مستلزمات الإنتاج .
- أعمال الصيانة وإعادة التأهيل .
- أعمال البنية التحتية اللازمة للمشروع أو لمجموعه مشروعات متصلة .
- التدريب والدراسات اللازمة للمشروع .

وقد لجأ الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى إلى أسلوب منح خطوط ائتمان للمؤسسات والمصارف الإنمائية المتخصصة تشجيعاً للمستثمرين وتسهيلاً لإجراءات الإقراض . وتشمل الصناعات التحويلية التى تستفيد من هذه القروض صناعات المواد الغذائية ، ومواد البناء ، والغزل والنسيج ، والأحذية ، والصناعات البلاستيكية .

وقد قدم الصندوق العربى للأنشطة الصناعية الصغيرة تسعة قروض قدمت إلى كل من الأردن والجزائر والعراق وتونس وجيبوتى وموريتانيا وليبيا . وبلغت قيمة هذه القروض نحو ٦١,٥ مليون د. ك. تساهم فى تمويل مشاريع صناعية تقدر تكاليفها الإجمالية بنحو ١٦٩ مليون د. ك. ويتوقع أن تسهم هذه المشروعات فى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتهيئة البنية الصناعية بصورة أفضل إضافة إلى اكتساب المهارات .

ويوضح الملحق رقم (٦) تفاصيل قروض التسليف الزراعى والصناعى سالفة الذكر .

(٣-٢) التمويل التجارى للمشروعات الصغيرة ــ نماذج من تجارب بعض الدول :

يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة صعوبات جمة فى الحصول على التمويل المصرفى لمشاريعهم ، إذ يعد التمويل التجارى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، سواء عن طريق المصارف أو المؤسسات المالية ، ظاهرة حديثة فى المنطقة العربية . وتقدر إحدى الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن ٩٥% من الطلب المحتمل على التمويل صغير الحجم لا يتم تلبيتها[٦] .

يعتمد صغار المستثمرين على التمويل الذاتى أو ائتمان الموردين أو الاقتراض الشخصى ، وإن كانت بعض الجمعيات أو الروابط تقوم بدور محدود فى هذا الصدد ، فإن الثابت أن النقص حاد فى موارد الائتمان المتاحة للمشاريع الصغيرة فى الدول العربية .

وتعزف معظم المصارف التجارية عن التمويل بالغ الصغر فى الدول العربية لتكلفته الإدارية المرتفعة بسبب انتشار المقرضين جغرافياً ، وكثرة عددهم ، وصغر المبالغ المقترضة من كل منهم ، وكذلك قلة الضمانات المادية أو عدم وجودها . إلا أن آخر المسوح التى أجريت وشملت نحو ٢٠٦ مؤسسة تمويل

بالغ الصغر فى بلدان مختلفة من العالم ، أظهرت أن هـذه المؤسسات أضحت مشاركاً رئيسياً فى خدمة الفقراء بتمويل المشروعات الصغيرة[٧] . ويعود ذلك لعدة أسباب منها الاستفادة من الفروع المنتشرة للمصارف والتى تسهل الوصول للعملاء ، وتطوير آليات مبسطة لتقديم القروض وتحصيل المستحقات ، والاستفادة من السيولة غير المستغلة لدى المصارف ، وتنشيط عمليات مصرفية أخرى على المدى الطويل كالودائع والادخار .

وسوف نستعرض بإيجاز أهم ملامح تجربتين فيى هذا الصدد ، أولاهما تعتبر رائدة على المستوى الدولى فى مجال التمويل بالغ الصغر وهى تجربة بنك جرامين (Grameen Bank) فى بنغلادش ، والثانية تعد رائدة فى المنطقة العربية وهى تجربة البنك الوطنى للتنمية فى مصر .

(٣-٢-١) بنك جرامين (Grameen Bank) / بنغلادش :

تعتبر تجربة بنك جرامين رائدة فى مجال الإقراض الصغير وبالغ الصغر بهدف مكافحة الفقر والبطالة وخاصة بين النساء فى المناطق الريفية . تلك التجربة التى أسسها **الدكتور/ محمد يونس** فى بنغلادش في بداية عام ١٩٧٦ بهدف إطلاق طاقات الفقراء وتمكينهم من مزاولة أعمالهم الخاصة بالاعتماد على مواردهم ، واقتناء الأصول اللازمة لحرفهم ومهنهم . وإن كان هذا البنك بدأ بإقراض الرجال والنساء معاً ، إلا أنه ، مناصرة للنساء الفقيرات ودعماً لاستقلاليتهن الاقتصادية ، فقد ركز إقراضه على النساء بحيث أصبحن حالياً يمثلن ٩٤% من المقترضين لدى البنك . وتستغل قروض البنك فى تربية الماشية وصيد الأسماك والزراعة والتصنيع والتجارة والنشاطات الحرفية المختلفة .

وتشير إحصاءات البنك المنشورة ، فى مايو ١٩٩٩ ، أن عدد فروع البنك بلغت ١١٤٠ فرعاً ، وأن أنشطة البنك شملت نحو ٣٩ ألف قرية تمثل أكثر من نصف قرى بنغلادش ، وعدد الأعضاء المتعاملين مع البنك ٢,٤ مليون متعامل معظمهم من النساء . وبلغت جملة المبالغ المتراكمة المسحوبة من قبل المقترضين

نحو ٢,٨ مليار دولار أمريكى ، وعدد المنازل التى ساهم البنك فى إنشائها بواسطة قروضه السكنية أكثر من نصف مليون مسكن .

ومما هو جدير بالذكر أن معدلات النمو السنوية خلال العقدين الماضيين ، وفيما بين عامى ١٩٨٠-١٩٩٩ ، بلغت لمتراكم مسحوبات القروض نحو ٥٠% ، ولعدد الأعضاء بالبنك نحو ٣٠% ، ولعدد القرى المغطاة بنشاط البنك ٢٨% ، ولعدد الفروع ٢٢% ، ولعدد مراكز البنك ٣٢% ، ولعدد المساكن المشيدة بقروض البنك ٢١% ، ملحق رقم (٧) . وتبلغ نسبة السداد قرابة ٩٨% فى المتوسط خلال السنوات الماضية وهى نسبة عالية وممتازة .

وللبنك قواعد تنظيمية خاصة ، نذكر منها على سبيل المثال أن تسعة من عشر أعضاء فى مجلس إدارة البنك هم من عملاء البنك المنتخبين ، ويتشكل عملاء البنك فى مجموعات من خمسة أعضاء يقع بينهم التقة والانسجام فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية . وتشكل ما يسمى بالمراكز من كل ٦-٨ مجموعات ، ويجتمع أعضاء كل مركز أسبوعياً بحضور مندوبى البنك ، ويتم فى هذا الاجتماع سداد الأقساط ودفع حصيلة الائتمان الجديد ، ومناقشة القضايا المختلفة بين البنك والعملاء . وتتعامل فروع البنك مباشرة مع العملاء تحت إشراف ١٢ مكتب منطقة (مكاتب رئيسية) وتعقد هذه المكاتب ثلاثة اجتماعات سنوية لمدرائها تتخذ فيها القرارات الرئيسية والهامة لسياسات البنك التطبيقية .

وتتمثل أهم موارد الفروع فى الائتمان الذى تحصل عليه من المركز الرئيسى (بفائدة ١٢%) لتعيد إقراضه (بفائدة حوالى ٢٠%) ، إضافة إلى الموارد المتأتية من حسابات العملاء ومدخراتهم . وتحول الفروع أرباحها إلى المركز الرئيسى الذى يغطى خسائر الفروع التى لم تحقق أرباحاً . وقد بينت تجربة البنك أن الفرع يبدأ فى تغطية تكاليفه الإدارية وتحقيق أرباح بعد فترة ٤-٦ سنوات ، وبعد أن يصل عدد أعضائه إلى نحو ١٥٠٠-٢٠٠٠ عضو كحد أدنى . ولقد حقق بنك جرامين أرباحاً صافية متوالية خلال عقد التسعينات .

لقد كان لأنشطة البنك آثار إيجابية على مستوى التشغيل وتحسين الأجور ، وقد أظهرت دراسة أعدها البنك الدولى أن المقترض يحتاج إلى حوالى ٥ سنوات ليتخطى خط الفقر، وحوالى ٨ سنوات للاستغناء عن قرض البنك إن أراد ذلك .

وبدأت تجارب تمويل المشروعات الصغيرة والمستثمرين الصغار تنتشر ، فقد شملت ٤٣ بلداً فى العالم فى عام ١٩٩٧ من بينها دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية[٩] .

تكمن أهمية تجربة هذا البنك فى عدة جوانب أهمها أن التنمية ممكنة أهلياً وشعبياً ، وأن الوصول إلى الفقراء وتحسين أحوالهم المعيشية واجب أخلاقى وإنمائى وإجتماعى ، وأن تمويل المشروعات الصغيرة ، والتمويل بالغ الصغر فى حد ذاته يمكن أن يعمل بكفاءة ويحقق عائداً على المدى الطويل ، ويحقق كذلك غاياته الاجتماعية ، إذا ما تم تنظيم العمل وأدائه بدقة والتزام وجدية وكفاءة ، وأن المصارف التجارية يمكن لها أن ترتاد هذه الصناعة وتساهم بدور مهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة بين النساء لرفع العوز عنهن .

(٣-٢-٢) البنك الوطنى للتنمية / مصر :

تأسس البنك الوطنى للتنمية فى مصر عام ١٩٨٠ برأسمال قدره ١٥ مليون دولار أمريكى . وبلغت مجموع أصول البنك بنهاية عام ١٩٩٦ نحو ١,٧ مليار دولار وللبنك ٦٦ فرعاً منتشرة فى أنحاء مصر . وقد ساهم فى إنشاء ٦٥ شركة مساهمة تعمل فى أنشطة السياحة والإسكان والغذاء والخدمات المالية .

وفى عام ١٩٨٧ أنشأ هذا البنك وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للفقراء بقصد إيجاد فرص عمل وتخفيف حالة الفقر . ويقدم البنك قروضا صغيرة الحجم (فى البداية تصل إلى نحو ١٥٠٠ دولار)، ولآجال تصل إلى حوالى سنة .

وتزداد مبالغ القروض بانتظام العميل فى السداد ، ويتقاضى البنك سعر فائدة موحد مقداره ١٦% إضافة إلى رسوم انتقال بنسبة ٣% ولا يشترط تقديم ضمانات

عينية للحصول على القروض بل يعتمد على السلامة الاقتصادية للمنشأة ونزاهة مالكها وجديته[١٠] . وتظهر بيانات برنامج الائتمان بالغ الصغر أن عدد القروض التي قدمها البنك حتى منتصف عام ١٩٩٩ بلغت نحو ١٨٨٢٢٣ قرضاً ، وعدد المقترضين ١٨٨٠٠ مقترضاً ، ومجمل حصيلة القروض المدفوعة ١٣١ مليون دولار الملحق رقم (٨) ، وقيمة حافظة القروض القائمة ١٢,٣ مليون دولار[١١] (١٣,٥% منها كان للإناث) . وقد وزعت هذه القروض قطاعياً بنسبة ٣٧% للتجارة و ٢٤% للاستثمار و ٢٢% للإنتاج و ١٧% للخدمات . ويقدم البنك خدمات الائتمان بالغ الصغر من خلال ٣٣ فرعاً من فروعه . ويسعى البنك من خلال أنشطته إلى تحقيق أهداف اجتماعية .

وتعتبر تجربة البنك فى تقديم الائتمان بالغ الصغر، كبنك تجارى ، من ضمن التجارب القليلة فى المنطقة العربية ، وقد تشجع تجربته مصارف أخرى على ارتياد هذا النشاط . وقد طور البنك أسلوب الخدمات المصرفية المتنقلة ، عبر حافلات صغيرة تزور الأحياء التى ليس بها فروع . ويقوم موظفو البنك خلالها بتحصيل أقساط القروض القائمة ، ودفع حصيلة القروض الجديدة ، ومراجعة طلبات الحصول على قروض جديدة . ويقدم البنك قروضه لمؤسسات صغيرة قائمة ، وتشمل الحرف الممولة عدداً كبيراً من الأنشطة منها الحدادين والكهربائيين والخبازين والخزافين والخياطين وصانعى الأحذية ، وأعمال الصيانة والنقل والتخزين والتوزيع . وتشجيعاً للادخار يشترط البنك على المقترضين فتح حساب ادخار لديه بما لا يقل عن ١٠% من قيمة القرض المطلوب ، وكنوع من الضمان أيضاً ، ويتقاضى المقترض فائدة على مدخراته تصل نسبتها إلى حوالى ٨% . ويقدر البنك أنه منذ بداية برنامج الائتمان بالغ الصغر أودع المقترضون قرابة مليونى دولار أمريكى فى حساباتهم الادخارية .

ويقوم البنك بمتابعة المقترضين عن طريق زيارات ميدانية لهم ، وكذلك متابعة تحصيل مستحقاته ، ويعمل فى برنامج الائتمان بالغ الصغر نحو ٣٩٠

موظفاً يمثلون ١٤% من موظفى البنك . أما عن نتائج أعمال البنك فى هذا النشاط فتظهر بيانات ربحية البنك فى يونيو ١٩٩٨ ، أن نسبة أرباح برنامج إقراض مؤسسات الأعمال الصغيرة (قبل خصم الضوائب) تراوحت بين ١٤,٧% و ١٦,٧% ويساوى هذا المعدل ضعف معدل صافى أرباح أنشطة البنك بأكمله[١٢] ، وهو ما دفع إدارة البنك إلى اتخاذ قرار تقديم خدمات الائتمان للمشروعات الصغيرة من خلال كافة فروع البنك لتلبية الطلب الكبير على هذا النوع من التمويل .

لقد أوضحت تجربة هذا البنك بأن تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، يخدم أهدافاً اجتماعية من ناحية ، ويمكن أن يحقق عائداً صافياً من ناحية أخرى من خلال مصرف تجارى إذا وضعت الأسس السليمة لهذا النشاط وطبقت بكفاءة عالية .

٤- خاتمة ــ أهم عوامل النجاح :

إن أحد العوامل الأساسية للحد من الفقر والبطالة هو تحقيق معدلات أعلى للنمو من خلال زيادة الاستثمارات ورفع معدلات الإنتاجية . واجتماعياً ، أدركت الدول أنه من المهم تعزيز الاستثمارات وتقديم الخدمات فى المناطق الفقيرة ، وتحسين دخل الفقراء والقضاء على البطالة ، كأهداف إنسانية وأخلاقية وكعوامل استقرار اجتماعى ضرورية لاستدامة التنمية .

ومن وسائل تحقيق هذه الأهداف تعزيز شبكة الأمان الاجتماعى والتى تشمل مجموعة من العناصر يجمعها استهداف الفئات الأقل دخلاً والفقراء والعاطلين عن العمل . وتتضمن هذه الشبكة المساعدات الضمانية ، وتوجيه الدعم السلعى والخدمى لمستحقيه ، وتشجيع صغار المستثمرين وتوفير فرص العمل ، وتوفير الخدمات الأساسية وخاصة الصحة والتعليم والمأوى والمياه المأمونه للمناطق المحرومة منها .

إن اقتصاد السوق قد لا يضمن العدالة وتوفير الخدمات للسكان إذا لم تكن هذه الخدمات مربحة ، وفى الوقت ذاته فإن الصعوبات التى تواجهها الموازنات العامة وضعف الكفاءة ، لم تعط الدولة الفرصة لتوفير كافة المتطلبات ، ويبدو واضحاً أن المهمة تتطلب تضافراً بين دور الدولة والمشاركة الشعبية . فدور الدولة ضرورى وأساسى لاستمرار مساندة جهود ومشروعات وبرامج تخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة . وهناك أيضاً مجالات واسعة وآليات متعددة لمشاركة الأفراد والمنظمات الأهلية فى التنمية ، فمعضلات التنمية ، اقتصادية كانت أم اجتماعية ، تتطلب تضافر الجهود العامة والخاصة .

ومن أجل إنجاح عملية تمويل المشروعات الصغيرة كأحد وسائل مكافحة الفقر والبطالة ، يتعين أن تركز الآليات المختلفة على التعرف على الفئات المستهدفة بدقة ، وأن يشمل ذلك إجراء المسوحات لتحديد تلك الفئات . ومن عوامل النجاح التى أوضحتها التجارب فى مناطق مختلفة من العالم التركيز فى منح التمويل وإيجاد فرص العمل على النساء الفقيرات وتوفير وسائل العيش الكريم لهن ، وكذلك على الشباب العاطلين عن العمل وخاصة المتعلمين منهم ، مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والنائية ، إذ يبدو أن الفقر ظاهرة ريفية فى أغلبها ، وإن وجدت فى مواقع حضرية فى المدن وضواحيها . ولذلك فإن أحد الأساليب التى تم اتباعها هى تصميم مشروعات وبرامج إنمائية تخصص لتوفير البنى التحتية من طرق وإنارة ومياه ومؤسسات تعليمية وصحية فى المناطق الفقيرة .

ونلخص فيما يلى أهم عوامل نجاح آليات تمويل المشروعات الصغيرة التى تم استعراضها فى هذه الورقة :

(٤-١) الصناديق الاجتماعية للتنمية :

- تحديد أهداف الصندوق والفئات المستهدفة بصورة دقيقة ، وبصفة خاصة دور الصندوق فى تمويل صغار المستثمرين وتدريبهم وتوفير الخدمات الأساسية

فى المناطق الأكثر حاجة ووضع معايير اختيار الفئات والمجالات المستهدفة اللازمة لذلك .

- تصميم البرامج التى تخدم كل هدف من أهداف الصندوق ، مثل برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة (إيجاد فرص استثمار وفرص عمل) وبرنامج الأشغال العامة (للتشغيل الدائم والمؤقت) وبرنامج تنمية المجتمع (لتوفير خدمات البنية التحتية) وبرنامج التدريب وإعادة التأهيل (تنمية الموارد البشرية) .
- تأمين مصادر تمويل متنوعة كافية تكفل استقرار واستمرارية تنفيذ البرامج .
- استقلالية الصندوق الإدارية والمالية تكفل له حسن اتخاذ القرار ، وتوفر له إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة بتنفيذ البرامج المخططة ، ومعالجة ما يعترض تنفيذها من معوقات بقدرة ومرونة .
- اختيار عناصر فنية وإدارية كفء تتمتع بالسمعة الطيبة والحماس لخدمة أهداف الصندوق الاجتماعية فى مكافحة الفقر والبطالة .
- قرب إدارة الصندوق من مركز اتخاذ القرار فى الدولة .
- تحرير عمليات الصندوق ، فى حدود مقبولة من النظم والقواعد المتبعة فى الإدارة العامة ، مما يمكنه من استقطاب كفاءات عالية والعمل بكفاءة ، مع التأكيد على توفر اللوائح المالية والإدارية والعملياتية التى تحكم العمل .
- الاهتمام بالتنسيق على مستوى رفيع مع أجهزة الدولة المختصة ذات العلاقة بأنشطة الصندوق . وتعتبر هذه مهمة مستمرة لإدارة الصندوق ، سواء فيما يخص العلاقة التمويلية ، أو العلاقة مع الوزارات والمصالح التى تتداخل أنشطتها مع أنشطة الصندوق (مثل مجالات خدمات الصحة والتعليم والمياه والإسكان والتوظيف) بما يكفل تحقيق الانسجام بين أجهزة الدولة والصندوق وتحقيق أهداف التنمية وأهداف مكافحة الفقر والبطالة .
- اعتماد أسلوب اللامركزية فى التنفيذ فى المناطق المختلفة (أقاليم ــ محافظات ــ بلديات ..) وإسناد المسؤوليات للسلطات المحلية والجمعيات والتنظيمات

الأهلية غير الرسمية فى المناطق ، بموجب اتفاقات لتنظيم المهام والصلاحيات والمسؤوليات .

- الاهتمام بالتنمية البشرية وخاصة التدريب وإعادة التأهيل فى مجالات تقنية وفنية ، تساعد العاطلين عن العمل على الوصول إلى فرص مناسبة أو مزاولة مهن وحرف تكفل لهم دخلاً مناسباً .

(٤-٢) التسليف الإنمائى :

- إعطاء الأولوية لصغار المزارعين والصناعيين والحرفيين فى توفير احتياجاتهم التمويلية اللازمة لاقتناء الأصول ومستلزمات الإنتاج .
- إعطاء الأهمية لمساندة عمل المرأة فى الريف ، وقد أظهرت العديد من التجارب نجاح المرأة فى ارتياد أنشطة إنتاجية وتسويقية بكفاءة ، والتزامها بتسديد ما عليها من قروض .
- اختيار مؤسسات وسيطة متخصصة أو مصرفية تتمتع بمراكز مالية جيدة ، ونظم وهياكل إدارية ومالية مناسبة .
- وضع القواعد والمعايير التى تلتزم بها المؤسسات الوسيطة فى إدارة خطوط الائتمان بما يضمن الشفافية وتحقيق أهداف عمليات التسليف ذاتها ووصول التمويل لمستحقيه .
- الاهتمام بمتابعة التنفيذ من قبل المؤسسات الوسيطة للمستفيدين فى مزارعهم ومعاملهم للتأكد من صحة استخدامهم لحصيلة القروض الممنوحة لهم فى الأغراض التى منحت من أجلها .
- التحلي بالمرونة والسرعة والكفاءة فى البت فى طلبات الاقتراض وإجراءات السحب من القروض ، بما يخدم المستهدفين من هذه القروض وإدخال المعلوماتية في كافة الإجراءات لدى كل من المقرض والمؤسسة الوسيطة ، بما يضمن سرعة منح القروض وتنفيذ المشاريع فى أوقات مناسبة .

- التأكيد على أقساط القروض فى مواعيدها ومتابعة المقترضين فى ذلك حتى تتمكن الجهة الممولة من إعادة الإقراض وتدوير الأموال لصالح مجموعات أخرى من صغار المزارعين والصناعيين والحرفيين .

(٤-٣) التمويل التجارى للمشروعات الصغيرة .

١-جودة التنظيم والإدارة والنظم المطبقة بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمنح الائتمان للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، والتى تتميز بالتعدد والانتشار الكبير وصغر وحدة القرض .

٢- الاهتمام بعناصر التكاليف الإدارية للتشغيل من ناحية التحليل والمتابعة ووضعها فى حدها الأدنى ، بالنظر لارتفاع تكلفة هذا النوع من الائتمان ، بما يتيح استمرارية النشاط وتحقيق نتائج مالية مناسبة فى الآجال المتوسطة والطويلة .

٣- وضع معايير تحديد المستفيدين بدقة .

٤- وضع الأساليب التى تجعل من المتعاملين مشاركين فى مسؤولية التمويل ومتابعته .

٥-وضع مخططات تغطية الخسائر التى قد تتحقق فى الفترة الأولى لمزاولة هذا النشاط ، وإلى أن تبدأ المؤسسة فى تغطية تكاليفها ومن ثم تحقيق عائد مناسب . وقد أثبتت التجارب أن هذا النشاط يمكن مزاولته على أسس تجارية من قبل المصارف التجارية ، إذا ما أحسن تنظيمه ومزاولته بكفاءة .

٦-لتحقيق الأهداف الاجتماعية المتوخاة ، والانسجام مع مخططات التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادى ، يتعين التركيز على المناطق الفقيرة والريفية.

إضافة إلى ما سبق ، تجدر الإشارة إلى عدة اعتبارات هامة ومشتركة لنجاح هذه الآليات ، منها الشفافية والالتزام من قبل السلطات المعنية ــ مركزية أو محلية ــ بوقف مداخلاتها التى تؤدى إلى انحراف هذه البرامج والمؤسسات عن تحقيق غاياتها ، مثل التوجيه بتنفيذ مشروعات معينة لم تثبت جدواها ، أو تنفيذها فى مناطق معينة فى غير حاجة حقيقية لها ، مع وجود مناطق أخرى أكثر حاجة

منها . ومن هذه الاعتبارات العامة أيضاً مراعاة توفر اليسر قدر الإمكان فى شروط التمويل من قبل الصناديق الاجتماعية للتنمية وبرامج التسليف الإنمائى ، ووضع قواعد مرنة وقانونية لمسألة الضمانات فى مختلف أنواع آليات تمويل المشروعات الصغيرة ، ذلك أن صغار المستثمرين والعاطلين عن العمل والفقراء لا تتوفر لديهم الأصول العينية أو الكفالات المالية لتقديمها للمقترض، وعادة ما يكتفى بالكفالات الشخصية والالتزام الشخصى القانونى .

لقد أضحت المشروعات الصغيرة قناة هامة من قنوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبح تمويل هذه المشروعات مرشحاً للتوسع بشكل كبير خلال الحقبة القادمة وذلك لثبوت فعاليته فى المساهمة فى الحد من الفقر والبطالة من ناحية ، وأهلية بعض آليات هذا التمويل للقيام بنشاط ناجح يحقق عائداً مناسباً حتى بمعايير السوق من ناحية أخرى .

ملحق رقم (١)

الجهات الممولة لبرامج الصندوق الاجتماعى للتنمية / مصر

المرحلة الأولى والمرحلة الثانية

جهات التمويل	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	
	المبلغ	%	المبلغ	%
صندوق أبو ظبى	٤٩,٩٧	٦,٧٨	١٠,٠٠	١٠٤٤
الصندوق العربى	٤٦,٣٢	٦,٢٨	٦٦,٤٢	٩,٥٣
النمسا	٥,٠٠	٠,٦٨	–	–
كندا	٢,٤٨	٠,٣٤	٦,٥٠	٠,٩٣
الصين	١٠,٠٠	١,٣٦	–	–
الدانمارك	١,٧٠	٠,٢٣	١٤,٠٠	٢,٠١
مصر	٥٩,٧٥	٨,١٠	١١٧,٨٦	١٦,٩١
الاتحاد الأوربى	٢٢٩,٤٢	٣١,١٢	١٨٩,٧٥	٢٧,٢٣
فرنسا	١١,٠٤	١,٥	–	–
ألمانيا	٦٢,٧٥	٨,٥١	٥٤,٠٢	٧,٧٥
هولندا	٩,٥٣	١,٢٩	١,٧٤	٠,٢٥
أيرلندا	٣,١٢	٠,٤٢	–	–
الصندوق الكويتى	٤٦,٤٠	٦,٢٩	٤٧,٤٤	٦.٨١
النرويج	٢,٠٧	٠,٢٨	–	–
السويد	٨,٣٦	١,١٣	–	–
سويسرا	٣٠,٠٠	٤,٠٧	–	–
برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة	٥,٥٠	٠,٧٥	٢٩,٩٦	٤,٣٠
البنك الدولى	١٥٣,٨٨	٢٠,٨٧	١١٥,٢٢	١٦,٥٣
البنك الأفريقى للتنمية	–	–	٢١,٠٠	٣,٠١
إنجلترا	–	–	٧,٩٤	١,١٤
إيطاليا	–	–	١٥,٠٠	٢,١٥
الإجمالي	٧٣٧,٢٩	١٠٠,٠٠	٦٩٦,٨٥	١٠٠,٠٠

المصدر : الصندوق الاجتماعى للتنمية ــ جمهورية مصر العربية ــ التقرير السنوى ١٩٩٨ .

ملحق رقم (٢)

ملخص نتائج تنفيذ برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية / مصر

١٩٩٣-١٩٩٨

البرنامج												
الأشغال العامة	٦٢٩٠٤٠	٢٩٦١٩٣	٩٢٥٢٣٣	٣٧٦٩	٢٧٦٩	٦٥٣٨	٣١٢١٧	٤٥٧٦	٣٥٧٩٣	٢٤١٧٤٦٣٢	٢٤٣٧٩٠٠	٢٦٦١٢٥٣٢
تنمية المجتمع	٣٥٢٩١٣	٢٠٥٢٤٧	٥٥٨١٦٠	١٠٤٢٥٩	٣٧٦٧	١٠٨٠٢٦	٣٩٧٧٩	٤٢٢٤	٤٤٠٠٣	١٣٩٨٩٩٦	٦٧٥٠٥	١٤٦٦٥٠١
تمويل المشروعات الصغيرة	١٤٧٢٧١٠	٤٠٠٢٨	١٥١٢٧٣٨	٢٠٦٥٥١	٤١٥٨٣	٢٤٨١٣٤	٢٣٨٣٢٣	٤٧٩٨٢	٢٨٦٣٠٥	١٠٣٢٧٣٣	٢٠٧٩٢٢	١٢٤٠٦٥٥
تنمية الموارد البشرية	١٧٣٨٢٦	٢١٣٨٤٠	٣٨٧٦٦٦	٢٧٨٥	١٥٨٧	٤٣٧٢	٤٢١١	١٢٣٩٠	١٦٦٠١	١١٣٠٢	١٣٤٣٥	٢٤٧٣٧
التنمية المؤسسية	١٦٥١٥٢	١٣١٥٩٢	٢٩٦٧٤٤				٣٥١		٣٥١			
المجموع	٢٧٩٣٦٤١	٨٨٦٩٠٠	٣٦٨٠٥٤١	٣١٧٣٦٤	٤٩٧٠٦	٣٦٧٠٧٠	٣١٣٨٨١	٦٩١٧٢	٣٨٣٠٥٣	٢٦٦١٧٦٦٣	٢٧٢٦٧٦٢	٢٩٣٤٤٤٢٥

المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية ــ مصر ــ التقرير السنوى ١٩٩٨ .

ملحق رقم (٣)
المشاريع الممولة وفرص العمالة المحققة من خلال
برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية / اليمن
١٩٩٧ ١٩٩٩/٦/٣٠

القطاع	عدد المشاريع	المبالغ المستثمرة (الف دولار أمريكي)	العمل الموقت (عامل/يوم)	العمل الدائم (عامل)
التعليم	٣٢٩	١٦٨٢٣,٢	٦٢١٣٧٧	٢٩٥٦
الصحة	٧٦	٤٤٩٨,٧	١٠٥٩٠٤	٧٩٤
المياه	٥٠	٤٤٦١,٢	١١٥٦٩٠	١٣٨
البناء المؤسسى	٣١	٥٨٥,٣	٣٦٨٧	٣٣
الصرف الصحى	٨	٩٤٥,٢	٣٨١٨٨	٥
المشاريع الصغيرة	١٣	٢٢٢٠.١	٢٠٩٦	١٥٣
المجموع	**٥٠٧**	**٢٩٥٣٣,٧**	**٨٨٦٩٤٢**	**٤٠٧٩**

المصدر : الصندوق الاجتماعى للتنمية / اليمن

ملحق رقم (٤)

مشروع دعم برنامج التكوين المهنى والتشغيل / تونس

أ الجزء الذى تضطلع به الوكالة التونسية للتشغيل

(التأهيل الإضافى لخريجى التعليم العالى)

إنجازات عام ١٩٩٨

مكتب التشغيل	المؤسسات المستفيدة	عدد المستفيدين	مدة التأهيل	الاعتماد (ألف د. ت.)
التضامن	مركز التأهيل المهنى للمعاقين ، جمعية التنمية المستديمة	٢٨	٦أشهر	٦٠,٤
أريانة ، دوار هيشر	وكالة التعاون الفنى ، شركة بلدى	٩٠	شهران	٦١,٣
تونس ، تونس باب البحر	وكالة التعاون الفنى	٣٨	شهر	٢٤,٩
التضامن	عمادة المهندسين	٢٠	٥ أيام	١٠,٠
المجموع		١٧٦		١٥٦,٦

ب الجزء الذى تضطلع به الوكالة التونسية للتشغيل

(تأهيل إنشاء لمؤسسات الصغرى)

إنجازات عام ١٩٩٨

مكتب التشغيل	المؤسسات المستفيدة	عدد المستفيدين	الاعتماد (ألف د. ت.)
مهندسون	سوسة	٢١	٣٢,٩
حاملو شهادات عليا	سوسة ، الحامات ، قصة ، طبرقة ، المنستير ، قابس ، قمرت	٢٦٣	٣٦٩,٤
حاملو شهادات تكوين مهنى	جندوبة ، قابل	٤٨	٦٥,١
المجموع		٣٣٢	٤٦٧,٤

المصدر : تقرير حول تقدم العمل فى تنفيذ مشروع دعم برامج التكوين المهنى والتشغيل لسنة ١٩٩٨ ، وحدة متابعة تنفيذ المشروع – وزارة التكوين المهنى والتشغيل ، الجمهورية التونسية .

ملحق رقم (٥)

القروض الممنوحة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى للصناديق والمشاريع الاجتماعية

كما فى : ١٩٩٩/٦/٣٠

م	القطر	اسم المشروع	القروض المعتمدة	القروض المسحوبة	القروض المسددة
١	الأردن	تطوير البنية التحتية فى المناطق الفقيرة	٤٢٧٠٠	٦٠٠٠	–
٢	اليمن	الصندوق الاجتماعى للتنمية	٢٤٣٠٠	٦٠٠٠	–
٣	تونس	دعم برامج التكوين المهنى والتشغيل	١٤٦٠٠	١١٠٠٠	٧٠٠
٤	مصر	الصندوق الاجتماعى للتنمية (المرحلة الأولى)	٧٢٠٠٠	١٤٤٠٠	١٤٢٥٠
٥	مصر	الصندوق الاجتماعى للتنمية (المرحلة الثانية)	٢٣٥٦٠٠	٢١٠٠٠	–
		المجموع	٣٨٩٢٠٠	٥٨٤٠٠	١٤٩٥٠

المصدر : الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

ملحق رقم (٦)
قروض التسليف الزراعى والصناعى
كما فى : ١٩٩٩/٦/٣٠

أ التسليف الزراعى

م	البلد	اسم المشروع	(ألف دينار كويتى) التكاليف الإجمالية	قيمة القروض	المسحوبات
١	الأردن	التسليف الزراعى لتطوير المزارع الصغيرة	١٢٨٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢	الأردن	التسليف الزراعى الثانى لتنويع مصادر الدخل	٣٧٠٠	٢٥٠٠	١٠٣٤
٣	الجزائر	التسليف الفلاحى	١٦٨٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٤	العراق	التسليف الزراعى	١٨٥٠٠	٨٠٠٠	٢٦٧٨
٥	المغرب	تدعيم القرض الفلاحى	٣٢٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
٦	المغرب	التسليف الفلاحى الثانى	١٧٦٣٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٧	المغرب	التسليف الفلاحى الثالث	٤٢٥٥٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
٨	المغرب	التسليف الفلاحى الرابع	٣٢٥٦٠٠	١٨٠٠٠	١٢٧٤٩
٩	اليمن	التسليف الزراعى	١٢٢٦٠	٥٥٠٠	٥٠٢٨
		المجموع	١٠٢٣٤٦٠	٧١٥٠٠	٥٨٩٨٩

ب التسليف الصناعى

م	البلد	اسم المشروع	(ألف دينار كويتى) التكاليف الإجمالية	قيمة القروض	المسحوبات
١	الأردن	برنامج عمليات الإنماء الصناعى للسنوات ١٩٩٣/٩٠	٢٧٧٨٠	٥٠٠٠	٤٩٨٣
٢	الجزائر	تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة	١٤٨٨٠	١٠٠٠٠	١٤٨٨
٣	العراق	التسليف الصناعى	٣٨٥٠٠	٨٠٠٠	٢٧٣٢
٤	العراق	التسليف الصناعى (الثانى)	٦٥٦٠	٢٨٠٠	٢٨٠
٥	تونس	التسليف الإنمائى	١٥٨٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠
٦	جيبوتى	التسليف الإنمائى	١٣٠٠	٧٠٠	–
٧	موريتانيا	التسليف الإنمائى	٨١٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨	موريتانيا	التسليف الإنمائى (الثانى)	١٦٠٠	١٠٠٠	٢٧٧
٩	ليبيا	التسليف الإنمائى	٥٤٢٠٠	٢٥٠٠٠	–
		المجموع	١٦٨٧٢٠	٦١٥٠٠	١٨٧٦٠

المصدر : الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

ملحق رقم (٧)
أرقام ومؤشرات عن بنك جرامين
(مايو ١٩٩٩)

أ معلومات عامة

البيان		مليون دولار
عدد الفروع	١١٤٠	
عدد القرى	٣٩٣٤٦	
عدد المراكز	٦٧١٧٤	
عدد الأعضاء	٢٣٧٠١٣٠	
عدد النساء	٢٢٤٦٣٤٠	
عدد الرجال	١٢٣٧٩٠	
العدد المتراكم للمساكن المبنية بقروض البنك	٥٠٦٦٨٠	
المبالغ المسحوبة المتراكمة		٢٨٠٢
المسحوبات المتراكمة لقروض المساكن		١٨٤
المبالغ المتراكمة فى صندوق المدخرين		٢٠٩
معدل السداد (نسبة مئوية)	%٩٨	

ب مقارنة بعض المؤشرات :

البيان	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٩	معدل النمو السنوى ١٩٩٠/١٩٩٩
عدد الفروع	٢٥	٧٨١	١١٤٠	٢٢,٣
عدد الأعضاء	١٤٨٣٠	٨٦٩٥٣٨	٢٣٧٠١٣٠	٣٠,٦
عدد القرى المغطاة	٣٦٣	١٩٥٣٦	٣٩٣٤٦	٢٨,٠
عدد المراكز	٣٢٦	٣٤٢٠٦	٦٧١٧٤	٣٢,٤
عدد المساكن المشيدة بقروض البنك	٠	٩١١٥٧	٥٠٦٦٨٠	٢١,٠(*)
إجمالى مسحوبات القروض (مليون دولار)	١,٣	٢٩٤,٦	٢٨٠٢	٤٩,٨

المصدر : بنك جرامين ــ منشورات البنك

(*) معدل النمو السنوى للسنوات ١٩٩٠/١٩٩٩

ملحق (٨)
القروض التى قدمها البنك الوطنى للتنمية / مصر
فى إطار برنامج مؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر
حتى ١٩٩٩/٦/٣٠

أ مدينة القاهرة الكبرى :			
الجيزة	٨٠٧٦	٤,٥٣	١٥
حلوان	١٠١٣٢	٧,٧٩	١١
السواح	١٥٣٣٨	١٥,١٩	١٥
شبرا الخيمة	٧٣١٨	٦,٠٥	١٢
مصر الجديدة التجارى	٨٧٣٤	٩,٢٩	١٣
مصر الجديدة الإسلامى	٧١٨٣	٦,٣١	١٣
جاردن سيتى	٨٧٤٦	٨,١٠	١٠
الزمالك	٩٠٧٩	٧,٤٤	١٢
باب اللوق	٨٧٦٨	٨,٧٥	١٣
الأزهر	٧٠٣٠	٦,٣٢	٤
قصر النيل	٩١٤٨	٨,٧٤	٦
البورصة	٧٧٨٦	٧,٨٤	٩
الأوبرا	٨٣٠١	٨,٩٤	١٥
ب ــ محافظ الشرقية			
بلبيس	١٤٥٩٦	٥,٣٦	١٩
كفر صقر	١١٤٩٢	٣,٩٨	١٧
ج محافظة دمياط			
دمياط	١٠١٦٠	٤,٢٧	٦
فاراسكور	١٣٧٥٥	٤,٢٨	١٤
د محافظة المنيا	٨٥٨٤	٢,٩٤	٢٦
هـ- محافظة قنا	٤٥٢٧	١.٤٧	٥٦
و محافظة الأقصر	٩٤٧٠	٣,٤٧	٨٦
المجموع	١٨٨٢٢٣	١٣١,٠٦	٢٣

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ــ نشاط البنوك التجارية والتمويل البالغ الصغر فى مصر: البنك الوطنى للتنمية

الهوامش والمراجع :

(١) من المعايير الشائعة لتحديد خط الفقر عن طريق الاستهلاك أو الدخل ، إما باستهلاك غذاء ينتج ٢١٠٠ سعراً حرارياً للشخص البالغ فى اليوم ، أو إنفاق ما يعادل دولار أمريكى واحد للفرد فى اليوم بمكافئ القوة الشرائية لدولار عام ١٩٨٥ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مكافحة وإزالة الفقر .

(٣) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، وقائع المؤتمر العلمى الرابع للجمعية ، نبيل حشاد ، الإصلاح النقدى والمصرفى فى الدول العربية .

(٤) يفيد تقرير برنامج الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، أن الدول العربية تشكل المنطقة الوحيدة فى العالم التى كان الناتج المحلى الإجمالى للفرد فيها فى عام ١٩٩٤ أقل من مستواه فى عام ١٩٧٠ .

(٥) د.ك. = دينار كويتى .

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، دمالى وسابكاثين وتاكر ، نشاط البنوك التجارية والتمويل البالغ الصغر فى مصر : البنك الوطنى للتنمية .

(٧) أنظر المرجع رقم (٦) .

(٨) تعطى قروض المساكن بفائدة قدرها ٨% سنوياً ولفترة سداد تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة.

(٩) يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٢٠٠ برنامج إقراضى للمؤسسات الصغرى (مقابلة الدكتور محمد يونس مع مجلة News week فى ١٩٩٧/٢/١٧) .

(١٠) يوقع طالب القرض سنداً إذنياً بمبلغ القرض لصلاح المقرض .

(١١) تبلغ القروض القائمة الإجمالية للبنك حوالى ٩٥٠ مليون دولار أمريكى بنهاية عام ١٩٩٧.

(١٢) أنظر المرجع رقم (٦) .

(١٣) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، التقرير السنوى ، عدة أعداد ، الكويت.

(١٤) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أعمال المؤتمر العلمى الرابع للجمعية ، القاهرة – مصر .

(١٥) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى ، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادى فى الدول العربية – يناير ١٩٩٦ ، الكويت .

(١٦) المعهد العربى للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، العدد الأول ديسمبر ١٩٩٨، الكويت .

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ .
(١٨) الصندوق الاجتماعى للتنمية ، مصر ، التقرير السنوى ١٩٩٧ ، والتقرير السنوى ١٩٩٨.
(١٩) الصندوق الاجتماعى للتنمية ، اليمن ، تقارير عن تقدم العمل .
(٢٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، أثر سياسات الاقتصاد الكلـــى والسياســات الاجتماعية على الفقر ، حالة الأردن ومصر واليمن ، الأمم المتحدة ــ نيويورك ١٩٩٧ .
(21) IFAD & OECD, Micro Finance for the Poor, 1997.
(22) World Bank, Judith Brands and RAFICA chauadi, Making Micro Finance.
(23) Work in the Middle East and North Africa.